

تسرب مياه صرف صناعي لمنازل عزبة النور ببني سويف

الخميس 23 يوليو 2026 10:00 م

كشفت استغاثة أهالي عزبة النور الموجهة إلى الجهات التنفيذية بمحافظة بني سويف عن تسرب مياه ملوثة من المنطقة الصناعية إلى المنازل، دون إعلان عدد رسمي للمتضررين، ما هدد سلامة السكان وممتلكاتهم

[/https://www.instagram.com/reel/DbHCby4Ebht](https://www.instagram.com/reel/DbHCby4Ebht)

ويضع وصول المياه المشتبه في تلوثها إلى مساكن المواطنين أزمة الخدمات والرقابة أمام اختبار سياسي وإنساني قاس، إذ يدفع الفقراء ثمن نشاط صناعي لا يملكون السيطرة عليه، بينما تتأخر الاستجابة الرسمية عن حماية حقهم في السكن الآمن

المياه تقتحم المنازل

ووفقًا لروايات الأهالي، بدأت المياه تتجمع قرب المنازل ثم امتدت إلى المداخل والأفنية، وسط روائح غير معتادة ومخاوف من اختلاطها بمخلفات صناعية، في واقعة تتطلب فحوصًا عاجلاً بدل الاكتفاء بالمشاهدة أو الوعود المؤجلة

وفي المقابل، لم تتضح حتى الآن طبيعة السوائل المتسربة أو مصدرها المحدد داخل المنطقة الصناعية، كما لم تعلن نتائج عينات معملية تكشف مكوناتها، وهو غياب يزيد القلق ولا يسمح للسكان بتقدير مستوى الخطر المحيط بهم

ومن ناحية أخرى، يشكو السكان من أن حركة المياه لا تقف عند الشوارع، بل تتقدم نحو أساسات المنازل المنخفضة، ما يهدد الجدران والأرضيات بالتلف ويضاعف الخسائر على أسر محدودة الدخل لا تملك تكاليف الإصلاح

وعلى الأرض، تظهر الأزمة كحصار يومي يفرض على الأهالي إزالة المياه بوسائل بدائية، مع محاولة حماية الأثاث والأجهزة المنزلية، بينما يبقى مصدر التسرب قائماً ويعيد إنتاج الضرر كلما زادت كميات الصرف أو ارتفع منسوبها

كما أن قرب المنازل من الأنشطة الصناعية يفرض مسؤولية رقابية مضاعفة على الجهات المختصة، لأن أي خلل في شبكات الصرف أو أحوال التجميع قد ينقل الملوثات مباشرة إلى التجمعات السكنية المحيطة ويحولها إلى منطقة منكوبة

غير أن ترك الأهالي يواجهون المياه وحدهم يكشف خللاً يتجاوز العطل الفني، إذ يعكس تراجعاً في أولوية المواطن أمام مصالح تشغيلية واستثمارية، ويجعل سلامة الأسر بنذاً مؤجلاً حتى تتسع الأزمة وتصبح أكثر كلفة

وإلى جانب ذلك، يخشى المتضررون من تسرب المياه إلى باطن الأرض أو اختلاطها بمصادر أخرى، ما قد يوسع نطاق الضرر خارج البيوت الظاهرة ويجعل المعالجة السطحية غير كافية دون تحديد مسار التسرب وإغلاقه نهائياً

وفي الوقت نفسه، لا يمكن التعامل مع الواقعة باعتبارها شكوى نظافة عابرة، لأن مصدرها المحتمل منطقة صناعية، ولأن وصولها إلى المساكن يرفع مستوى المسؤولية ويتطلب تدخلاً مشتركاً من البيئة والمحافظة والصحة وشركة الصرف

خطر صحي متصاعد

وبحسب الروايات المتداولة، يعيش السكان حالة من القلق على الأطفال وكبار السن، خصوصاً مع احتمال ملامسة المياه للجلد أو انتقالها إلى داخل البيوت، في ظل غياب تحذيرات صحية واضحة تحدد طرق الوقاية والتعامل الآمن

ومن ثم، تصبح معاينة المنازل المتضررة ضرورة صحية وليست إجراءً إدارياً، إذ ينبغي حصر الحالات المعرضة للمياه وفحص الأعراض المحتملة وتوفير وسائل التطهير، بدل ترك الأسر تبحث منفردة عن حلول لا تضمن سلامتها

ولذلك، يحتاج الموقف إلى سحب عينات من المياه والتربة وإعلان النتائج للرأي العام، لأن الشفافية هنا جزء من الحماية، ولأن إخفاء المعلومات أو تأخيرها يضاعف الشائعات ويترك السكان بين الخوف والإنكار الرسمي

وعلاوة على ذلك، قد يؤدي استمرار الرطوبة والمياه الراكدة إلى انتشار الحشرات والروائح والعفن داخل البيوت، وهو ما يزيد العبء الصحي على أسر تعيش أصلاً في ظروف خدمية محدودة ولا تملك بدائل سكنية مؤقتة

وفوق هذا، تهدد المياه الممتلكات البسيطة التي راكمتها الأسر على مدار سنوات، من أثاث وأجهزة وفرش، ما يحول الضرر البيئي إلى خسارة اقتصادية مباشرة يتحملها المواطن بينما يبقى المتسبب المحتمل بعيداً عن المحاسبة

وبالتوازي، تبرز مخاوف من تأثير التسرب على الأطفال أثناء اللعب أو الذهاب إلى المدارس، خاصة إذا عبروا مناطق تجمع المياه يوميًا، الأمر الذي يفرض تأمين المسارات المحيطة ومنع الاقتراب منها حتى انتهاء الفحص والمعالجة

أما صحيانًا، فلا يجوز الجزم بنوع التلوث أو آثاره قبل التحليل، لكن غياب اليقين لا يبرر الانتظار، بل يفرض تطبيق مبدأ الوقاية والتعامل مع المياه بوصفها خطرًا محتملًا إلى أن تثبت سلامتها رسميًا

ومن زاوية أخرى، تكشف الواقعة هشاشة التخطيط بين المناطق الصناعية والتجمعات السكنية المجاورة، إذ لا تكفي إقامة المصانع دون شبكات صرف آمنة ومراقبة دورية وخطط طوارئ تمنع انتقال آثار النشاط الإنتاجي إلى بيوت المواطنين

الرقابة أمام الاختبار

وفي هذا السياق، تتسع المسؤولية لتشمل مراجعة تراخيص المنشآت الصناعية ومدى التزامها بمعايير الصرف، إلى جانب فحص الشبكات العامة ومحطات الرفع، لأن تحديد الجهة المتسببة شرط أساسي لوقف التسرب وضمان عدم تكراره

وبناء على ذلك، يطالب الأهالي بتحريك عاجل يبدأ بشفط المياه وتطهير المناطق المتضررة، ثم إصلاح مصدر الخلل، مع تعويض الأسر عن التلفيات، بدل حصر الاستجابة في زيارة عابرة أو تصريحات لا تغير الواقع

ومع استمرار الأزمة، يصبح الصمت الرسمي جزءًا من المشكلة، لأنه يترك المجال لتفاقم الأضرار وبيع رسالة بأن معاناة المناطق المهمشة لا تتحول إلى أولوية إلا بعد انتشار الصور وتصاعد الغضب على المنصات العامة

وفي مواجهة ذلك، ينبغي تشكيل لجنة فنية مستقلة تضم جهات البيئة والصحة والمرافق، تتولى المعاينة وأخذ العينات وحصر الأضرار، على أن تعلن نتائجها وقراراتها بجدول زمني واضح يمكن للسكان متابعته ومحاسبة المسؤولين عليه

ونتيجة لذلك، لا بد من وقف أي مصدر صرف يشتبه في ارتباطه بالتسرب بصورة احترازية، حتى انتهاء التحقيق، لأن استمرار التشغيل أثناء الفحص قد يوسع الضرر ويطمس الأدلة ويجعل الوصول إلى المسؤول الحقيقي أكثر صعوبة

وعلى المستوى الإداري، يتطلب الملف تحديد جهة واحدة تتلقى شكاوى الأهالي وتنسق الاستجابة، بدل توزيع المسؤولية بين مؤسسات متعددة، لأن تشتت الاختصاص غالبًا ما يتحول إلى ذريعة للتأخير وإهدار حق المتضررين في الإنصاف

وفي نهاية المطاف، لا ينبغي تحميل السكان تكلفة إزالة المياه أو إصلاح المنازل، لأنهم لم يتسببوا في الأزمة، ولأن العدالة تقتضي إلزام الجهة المسؤولة بتحمل نفقات المعالجة والتعويض وإعادة المكان إلى حالته الآمنة

أما المسؤولية السياسية، فتبدأ من الاعتراف بأن حماية الاستثمار لا تعني التضحية بالمجتمعات المحيطة، وأن أي تنمية تسمح للمياه الملوثة باقتحام البيوت هي تنمية مختلة توزع الأرباح على الأقوياء والخسائر على الفقراء

وأخيرًا، ينتظر أهالي عزبة النور استجابة تحمي منازلهم وصحتهم قبل اتساع الكارثة، عبر وقف التسرب والتحليل العلني والتطهير والتعويض والمحاسبة، لأن استمرار المياه داخل البيوت يعني استمرار الإهمال في أبسط حقوق المواطنين